مستقبل صادرات الغاز الطبيعي الجزائري في ظل تدهور أسعار النفط

The future of Algerian natural gas exports in light of the deterioration of oil prices

عقبة عبد اللاوي [1]، ولد محمد عيسى محمد محمود [2]، حميداتو نصر [3]

[1] جامعة الوادي ، okbabde@gmail.com

[2] جامعة مستغانم ، dr.ouldmohamed@yahoo.fr

[3] جامعة مستغانم، nhamidatou@gmail.com

تاريخ الاستلام: 01 /2018/03 تاريخ القبول: 22 /2020/03 تاريخ النشر: 31 /2020/03

ملخص: تلعب أسعار الطاقة والتقنية الحديثة دورا كبيرا في تقييم بدائل الطاقة المختلفة، حيث جرت العادة تاريخيًّا أن يزداد الحديث حول بدائل النفط في ظل ارتفاع أسعار الذهب الأسود وبقائها مرتفعة لفترة زمنية. ولكن اليوم وبعد هبوط أسعار النفط بنحو 25% في الربع الأخير من عام 2014، ومن النظرة الاقتصادية بدأت الدول المنتجة والمصدرة للنفط في البحث عن البديل الاقتصادي الذي يعوض فارق السعر اقتصاديا بالنسبة للمصدرين وبديلا طاقويا بالنسبة للمستوردين .

إن الغاز الطبيعي هو أسرع مصدر أولي للطاقة نمواً، فهو ينمو بنسبة 2 بالمئة سنوياً تقريبا. ولا يزال سعره في الأسواق العالمية مرتبطاً بشكلٍ كبير بسعر النفط أو بالمنتجات ذات الصلة، ولكنه بحد ذاته سلعة مختلفة جداً. فالغاز الطبيعي ينتقل بشكل رئيسي عبر خطوط الأنابيب، مما يجعله سلعة إقليمية. وهناك حصة متواضعة ولكنها متزايدة بكثرة يتم تسييلها للنقل، ويمكن شحنها إلى جميع أنحاء العالم.

كلمات مفتاحية: الغاز الطبيعي، مستقبل الصادرات، أسعار النفط.

Abstract: prix de l'énergie et de la technologie moderne joue un grand rôle dans l'évaluation des différentes alternatives d'énergie, qui a toujours été la pratique de croître pour parler des alternatives au pétrole face à la hausse des prix de l'or noir et la période de survie élevé de temps. Mais aujourd'hui, après la chute des prix du pétrole d'environ 25% au cours du dernier trimestre de 2014, les perspectives économiques est la production et les pays exportateurs de pétrole a commencé dans la recherche d'alternative économique qui fait la différence de prix économique pour les exportateurs et les remplacer énergie pour les importateurs.

Le gaz naturel est la source d'énergie primaire la plus forte croissance, il est en croissance de 2 pour cent . encore son prix sur les marchés mondiaux en grande partie liée au prix du pétrole ou un produit lié, mais il est en lui-même un produit très différent. Le gaz naturel est principalement transmis par l'intermédiaire de pipelines, ce qui en fait un produit régional. part Modeste et là, mais ils sont de plus en abondance liquidé le transport, et peut être expédié à tous les coins du monde

Keywords: natural gas; future exports; oil prices.

المؤلف المرسل: عقبة عبد اللاوي ، الإيميل: **okbabde@gmail.com**

1. مقدمة:

تواجه البلدان المصدرة للغاز تحديات كبيرة على مدى العقد القادم ، وذلك نتيجة للتغيرات العميقة التي اجتاحت أسواق الطاقة العالمية، على غرار دخول المزيد من المنافسين وظهور مراكز جديدة مصدرة للغاز الطبيعي المسال وخاصة في أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يؤدي إلى تشبع الأسواق ومن ثم الدفع بها نحو الانخفاض ،ومما يسمح للمشترين بزيادة قوتهم التفاوضية والعمل بشكل جاد من أجل تعديل عقود توريد الغاز طويلة الأجل لصالحهم .

لا يرتبط الحديث حول بدائل الطاقة لسبب وجود نقص للمصادر الرئيسية للطاقة، أي النفط والفحم والغاز. بل يمكن تفهم جهود البحث عن بدائل الطاقة بعيدًا عن النفط والغاز، فضلاً عن الفحم لأسباب تتعلق بعدم صواب الاعتماد بشكل مبالغ فيه على مصادر محددة، في ظل توافر بدائل أخرى لا تقلُّ أهمية.

فهناك الطاقة الكهرومائية والطاقة النووية، إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح. ففي الوقت الذي يوجد فيه نوع من التحفُّظ على الطاقة النووية بالنظر لحساسية المسألة، والتي قد تعني إمكانية اكتساب تقنية تصنيع القنابل النووية، تتميز مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح بالاستمرارية والتجديد، خلاف ما عليه الحال بالنسبة للمصادر الهيدروكربونية مثل النفط والغاز؛ حيث التهديد الدائم بنضوبها.

ومما لا شك فيه، لا يمكن إغفال دور أسعار الطاقة والتقنية عند تقييم البدائل المختلفة، حيث جرت العادة تاريخيًّا أن يزداد الحديث حول بدائل النفط في ظل ارتفاع أسعار الذهب الأسود وبقائها مرتفعة لفترة زمنية. ولكن اليوم وبعد هبوط أسعار النفط بنحو 25% في الربع الأخير من عام 2014، ومن النظرة الاقتصادية بدأت الدول المنتجة والمصدرة للنفط في البحث عن البديل الاقتصادي الذي يعوض فارق السعر اقتصاديا بالنسبة للمصدرين وبديلا طاقويا بالنسبة للمستوردين . ولا شك أن هذه الوضعية تمثل تحديا للنموذج الذي تعمل به الجزائر حاليا، وذلك بربط عقود الغاز المسال طويلة الأجل بأسعار النفط.

وتتمحور إشكالية الموضوع حول معرفة مستقبل صادرات الغاز الطبيعي الجزائري في ظل تدهور أسعار النفط وهذا ما يمكن صياغته في السؤال الجوهري التالي :

ما تأثير انخفاض أسعار النفط العالمية على تسعير الغاز الطبيعي الجزائري؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وللوصول إلى أهداف البحث، تم تناول الموضوع من خلال المحاور الرئيسية التالية:

أولا: دور الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في ظل تنامي الطاقات المتجددة.

ثانيا: التحديات الراهنة لتسعير الغاز الطبيعي.

ثالثا: الاستراتيجيات الحالية والمستقبلية للجزائر في ظل التطورات الراهنة.

2. دور الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في ظل تنامي الطاقات المتجددة.

1.2 مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة:

1.1.2. مصادر الطاقة غير المتجددة: وهي عبارة عن المصادر التي ستنتهي مع مرور الزمن لكثرة الاستخدام وهي موجودة في الطبيعة بكميات محدودة ، وهي بالإضافة إلى ذلك ملوثة للبيئة ، وتشكل 86% من حاجة العالم بشكل عام من الطاقة.

مصادر الطاقة غير المتجددة أو الوقود الأحفوري: وهو عبارة عن مركبات عضوية ناتجة عن عمليات البناء الضوئي ، حيث أن المواد العضوية للنباتات والحيوانات لم تتحلل كاملا بل طمرت تحت طبقات من التربة الرملية والطينية ، مما نتج عنه تكون هذا الوقود ويشمل الوقود الاحفوري.

أ- الفحم: ويعد من أهم المصادر الطبيعية للطاقة خلال القرن الماضي وما زال يستعمل حتى يومنا هذا ، ويساهم حاليا بحوالي 24% من الإستهلاك العالمي من الطاقة إلا أن استخدامه يؤدي إلى عدة مشاكل تؤثر على البيئة والإنسان كونه مصدر رئيسي لتلوث الهواء.

ب- النفط: ويعتبر من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا وهو عبارة عن سائل أسود كثيف سريع الإشتعال ويتكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون أساسا من عنصري الكربون والهيدروجين ويساهم النفط اليوم بحوالي 38% من استهلاك الطاقة العالمي .

ج- الغاز الطبيعي: ويعتبر من أنظف المصادر الإحفورية للطاقة ويحتوي على وحدات حرارية عالية ، ويوجد في باطن الأرض منفردا أو مختلطا مع النفط ، ويتكون من خليط من المركبات الغازية ، أهمها غاز الميثان والإيثان والبروبان ،وتعتبر المعالجات اللازمة لأعداده كوقود نظيف اقل بكثير مما تحتاجه الفحم أو النفط وقد بلغت نسبة مساهمته في الإستهلاك العالمي حوالي 23. %

د- الطاقة النووية: وتستخدم في عملية توليد الكهرباء عن طريق استخدام الحرارة الناتجة عن عمليات الإنشطار النووي في المفاعلات .

2.1.2. مصادر الطاقة المتجددة: وهي مصادر طبيعية دائمة ولا تنتهى ومتوفرة في الطبيعة ومتجددة باستمرار . وباستغلال مصادر الطاقة المتجددة يمكننا الإستفادة من الطاقات الغير المتجددة في الصناعات البتروكيماوية الهامة بدلا من حرقها كوقود وهدرها ، لذلك يمكن اعتبار هذين النوعين من الطاقة مكملين لبعضهما البعض في خدمة البشرية .وتشمل:

أ. الطاقة الشمسية: تعتبر الشمس مصدر الطاقة اللازم لاستمرار الحياة على الأرض ، وتعتبر ايضا المصدر الرئيسي للطاقة بمختلف أنواعها حيث تبذل الدول جهودا كثيرة عن طريق البحوث العلمية لتطوير الطرق الخاصة باستغلالها كطاقة بديلة للنفط والغاز .

ب. طاقة الرياح: حيث يتم تحويل الرياح إلى طاقة كهربائية بواسطة توربينات عملاقة . وتعتبر طاقة الرياح الطاقة الأكثر نموا و الأسرع على المستوى العالمي في الطاقات الجديدة .

ج. طاقة الكتلة الحيوية: وهي كل أنواع المواد المشتقة من النبات التي يمكن استخدامها لإنتاج الطاقة مثل الخشب والنباتات العشبية والمحاصيل الزراعية . ومصادر هذه الطاقة يتم إنتاجه خلال عملية التمثيل الضوئي.

د. الطاقة الهيدرولوجية أو طاقة الماء: وهي استخدام الماء الجاري ومساقط المياه لإنتاج الطاقة، وتعتبر من أنظف الطاقات المتجددة والأكثر كفاءة لإنتاج الكهرباء، وقد لعبت دورا هاما ورئيسيا في تنمية المجتمعات البشرية في كافة أنحاء العالم .

هـ. طاقة المحيطات: وتظهر من خلال أربعة أنواع من الطاقات وهي:

- **طاقة المد والجزر:** حيث أن ارتفاع منسوب مياه البحر وانخفاضه يمكن استغلاله كمصدر هام من مصادر الطاقة المتجددة وقد استخدم المد والجزر لتوليد الكهرباء باستخدام توربينات تديرها مياه تصب من أعالي السدود
- **طاقة الأمواج:** وهي عبارة عن نوعين الأول وهي طاقة حركة الأمواج عند تحركها أما النوع الثاني طاقة الوضع لهذه الأمواج في إزاحتها رأسيا كلما مرت الموجة على نقطة معينة .
- **طاقة الاختلاف في الملوحة:** لم يتم الاهتمام بها نظرا للكلفة العالية للتقنية المستخدمة فيها.
- **طاقة الحرارة من المحيطات:** وتكمن الفكرة في استغلال الفارق في الحرارة بين سطح المحيط في المناطق الإستوائية والتي تقدر ب 25 درجة مئوية وتقدر مساحة المحيطات التي يمكن استغلال طاقة الفارق بين حرارة سطحها وعمقها 60 مليون كيلومتر مربع . أي أن الجهد المتوفر من هذه الطاقة يساوي ضعفي المتوفر من طاقة المد والجزر وطاقة الأمواج أو طاقة الرياح .

2.2: الأهمية النسبية لمصادر الطاقة:

يتوزع مزيج الطاقة من حيث الأهمية النسبية على النحو التالي: 1- النفط. 2- الفحم. 3- الغاز. 4- الطاقة الكهرومائية. 5- الطاقة النووية. 6- الطاقة المتجددة .

يعدُّ القطاع النفطي بلا شك جوهريًّا بالنسبة لمزيج الطاقة، لكن دونما إغفال الأهمية النسبية للفحم من جهة، وتنامي مصادر الطاقة المتجددة من جهة أخرى. إضافة إلى النفط والغاز، تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمصادر الطاقة الصديقة للبيئة، الأمر الذي يعني استمرار الاحتفاظ بموقع الصدارة لتوفير مزيج الطاقة.

الجدول 1: الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة، أرقام 2013

مصدر الطاقة	%
النفط	32.9
الفحم	30
الغاز الطبيعي	23.3
الهيدروإليكتريك (الطاقة الكهرومائية)	6.7
الطاقة النووية	4.4
الطاقة المتجددة	2.7
المجموع	**100**

المصدر: شركة بريتيش بتروليوم - تقرير إحصاءات الطاقة، يونيو/حزيران 2014، النفط.

يعدُّ القطاع النفطي بشقيه -النفط والغاز- المساهم الأول لمصادر الطاقة، بدليل توفيره نحو 56% لمزيج الطاقة على الأقل حتى بداية 2014، وهي نسبة جديرة وكبيرة في ظل منافسة وتواجد بدائل أخرى. وبشكل أكثر تحديدًا، يستحوذ النفط على ثلث مصادر الطاقة، الأمر الذي يعكس الأهمية النسبية الكبيرة لهذا المصدر. إذ تشمل أسباب بقاء النفط المصدر الأبرز للطاقة أمورًا مثل ارتباط الحياة العصرية بالمشتقات النفطية مثل وقود السيارات والطائرات. كما يتم استخدام النفط والغاز كمواد أوَّليَّة للعديد من المنتجات اليومية من أسمدة ومستحضرات تجميل ومواد بناء، وغيرها كثير من السلع.

لا يوجد نقص للاحتياطي النفطي جملة وتفصيلاً، وخصوصًا في ظل الاكتشافات المستمرة في مختلف بقاع الأرض. فحسب تقرير الطاقة -ومصدره شركة بريتش بتروليوم التي تعدُّ مرجعًا لإحصاءات الطاقة- يكفي الاحتياطي النفطي العالمي المكتشف على مستوى العالم لنحو 53 سنة، بناء على مستويات الإنتاج الحالية (88 مليون برميل يوميًّا أو 31 مليار برميل في السنة مقارنة مع 1688 مليار برميل حجم الاحتياطي). في التفاصيل، تبلغ فترة بقاء الاحتياطي النفطي لمنطقة الشرق الأوسط -بما في ذلك دول مجلس التعاون- نحو 82 سنة، أي أعلى بكثير من المتوسط. كما يرتفع المتوسط إلى قرابة 120 سنة في مناطق أخرى، مثل جنوب القارة الأميركية ومثال ذلك فنزويلا.

لقد ساهمت الاكتشافات النفطية -في مختلف مناطق العالم، وبشكل لافت في السنوات القليلة الماضية في قارة أميركا الجنوبية- في تعزيز حجم الاحتياطي العالمي من 1041 مليار برميل في عام 1993 إلى 1334 مليار برميل في 2003، ومن ثَمَّ 1688 مليار برميل في 2013. وهذا ربما يفسِّر نجاح فنزويلا وليس السعودية بالاستحواذ على أعلى نسبة من الاحتياطي النفطي المكتشف؛ حيث تسيطر فنزويلا والسعودية بنحو 17,7% و15,8% على التوالي من الاحتياطي النفطي العالمي. وفيما يخص الإنتاج النفطي العالمي، تساهم السعودية وفنزويلا بنحو 13% و3,3% على التوالي؛ نظرًا لتباين مستويات القدرة الإنتاجية (انظر: الشكل رقم 01).

الشكل 01: احتياطيات النفط المؤكدة لأكبر خمس دول بين عامي 1980-2013

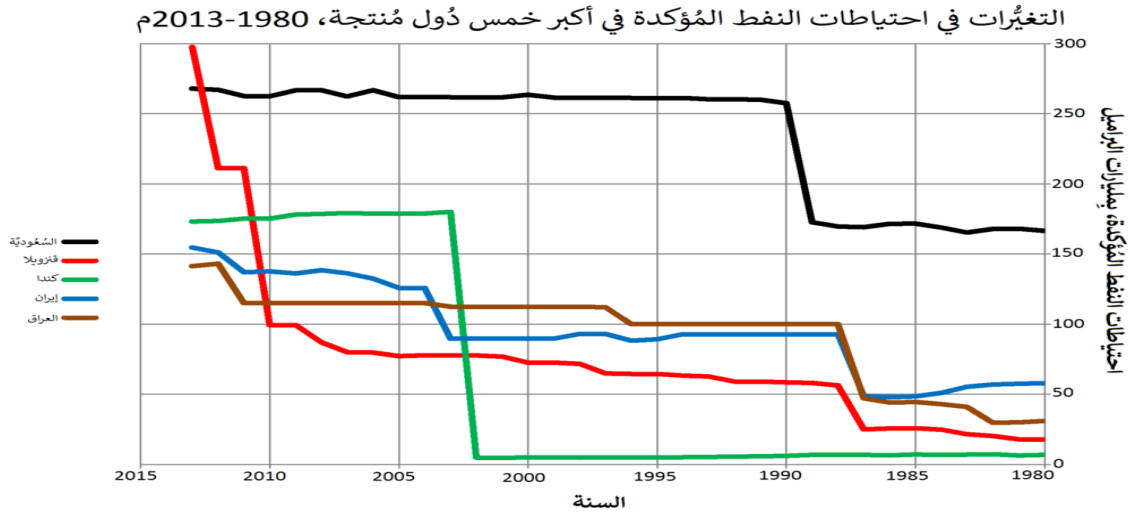

المصدر: (البيانات من ادارة معلومات الطاقة الامريكية)الفحم.

خلافًا لما هو متعارف عليه، يعتبر الفحم ثاني أهم مصدر للطاقة بعد النفط ولكن قبل الغاز الطبيعي، بدليل تشكيله قرابة 30% من مجموع الاستهلاك العالمي للطاقة في 2013. وربما ترتفع النسبة مستقبلاً في ظل التقدير العالمي للفحم النظيف. بالطبع، لا يمكن إنكار عامل كلفة اقتناء الفحم قياسًا ببعض المصادر الأخرى، الأمر الذي يفسر بشكل جزئي مدى انتشار هذا البديل، على الرغم من عدم قدرته على منافسة القطاع النفطي بالنسبة للاستهلاك.

ويلاحظ تراجع مستوى احتياطي الفحم من 1,039,181 مليون طن في عام 1993 إلى 984,453 مليون طن في 2003 إلى 891,531 مليون طن في 2013. لكن لا يعني ذلك الكثير؛ لأن بمقدور الكمية المكتشفة ضمان بقاء الإنتاج لنحو 113 سنة بناء على مستويات الإنتاج الحالية، أي لأكثر من قرن من الزمان.

لا غرابة، أن تستحوذ الصين على نصيب الأسد من إنتاج الفحم وتحديدًا 47% بالنظر لتوافر المخزون من الاحتياطي والقدرة الإنتاجية، لكن دونما إغفال عامل عدم التشدد في المسائل البيئية. ويمكن للزائر ملاحظة مستوى الضباب والجو الملوَّث في سماء العاصمة بكين كانعكاس لسياسة الدولة تجاه القضايا البيئية. لكن قد تتشدد السلطات الصينية في المسائل البيئية مستقبلاً بما في ذلك العمل في المناجم، الأمر الذي سوف يترك تداعياته بالنسبة لاستخدام الفحم كمصدر للطاقة في هذه البلاد المترامية الأطراف.

بالمقابل، تمتلك ألمانيا قرابة 4,5% من الاحتياطي، لكن نصيبها من الإنتاج العالمي للفحم في حدود 1% فقط. تعكس هذه الحقيقة تبني ألمانيا خيارًا استراتيجيًّا تجاه استخدام الفحم؛ لأسباب تتعلق بالقوانين البيئية المعمول بها في دول الاتحاد الأوروبي. ويلاحظ عدم وجود ذكر لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص ثروة الفحم، سواء من حيث الاحتياطي المكتشف أو الإنتاج؛ لأسباب لها علاقة بالطبيعة والجغرافيا (انظر: الجدول رقم 2).

الجدول 2: الفحم كمصدر رئيسي للطاقة، 2013

	% من الفحم المكتشف	% من إنتاج الفحم
الولايات المتحدة	26,6	12,9
روسيا	17,6	4,3
الصين	12,8	47,4
أستراليا	8,6	6,9
الهند	6,8	5,9
ألمانيا	4.5	1.1

أوكرانيا	3,8	1,2
جنوب إفريقيا	3,4	3,7
إندونيسيا	3,1	6,7
أخرى	12,8	8,9
المجموع	100	100
دول الاتحاد السوفيتي سابقًا	25,6	7,1
الاتحاد الأوروبي	6,3	3,9

المصدر: شركة بريتيش بتروليوم - تقرير إحصاءات الطاقة، يونيو/حزيران 2014 , الغاز.

يأتي ترتيب الغاز في المرتبة الثالثة بعد النفط والفحم، من حيث المساهمة في استهلاك مصادر الطاقة. لكن يوجد شبه اتفاق حول تعزيز الأهمية المستقبلية للغاز كمصدر جوهري للطاقة على خلفية الاكتشافات الضخمة للغاز الطبيعي في قارتي أميركا الجنوبية وأميركا الشمالية، إضافة إلى الصين، فضلا عن تنامي ظاهرة الغاز الصخري الأميركي كمصدر حيوي في ظل الاستخدامات الصناعية للغاز كمصدر حيوي لإنتاج الكهرباء على سبيل المثال.

واللافت هو حصول ارتفاع لحجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي المكتشف من 118 تريليون متر مكعب في عام 1993 إلى 157 تريليون متر مكعب في 2003، ومن ثَمَّ 187 تريليون متر مكعب في 2013 على خلفية الاكتشافات المستمرة في العديد من بقاع العالم، وخصوصًا إيران وروسيا . حيث يغطي الاحتياطي المكتشف من الغاز الطبيعي قرابة 54 سنة، بناء على مستويات الإنتاج الحالية. لكن بمقدور الاحتياطي من الغاز الطبيعي من منطقة الشرق الأوسط -بما في ذلك قطر- الاستمرار لمدة 130 سنة، أي الأعلى في العالم في الوقت الحاضر.

والجدير بالإشارة أيضًا هو سيطرة ثلاث دول على الاحتياطي من الغاز، وهي على التوالي إيران وروسيا وقطر. خلافًا لقطر، هناك في العالم الغربي من يعتبر إيران وروسيا دولتين غير صديقتين لأسباب سياسية. كما لدى الغرب تجربة قاسية مع روسيا في مسألة تزويد أوروبا بالغاز، وبالأخص خلال فصل الشتاء؛ حيث يزداد الطلب على استهلاك الغاز لأغراض التدفئة. وربما تحدث تغييرات جوهرية لترتيب الدول الأكثر استحواذًا على احتياطي الغاز بالنظر للاكتشافات المستمرة للغاز الصخري.

إن من الممكن أن يصل المخزون من الاحتياطي النفطي الصخري قرابة 345 مليار برميل في السنوات القليلة القادمة، عبر الاستفادة من التقنية للوصول للمخزون في بواطن الأرض، وخصوصًا في الولايات المتحدة الأميركية. وتقترب هذه الإحصائية من حجم الاحتياطي النفطي لكل من السعودية وفنزويلا، أي 298 مليار برميل و265 مليار برميل على التوالي .

3.2: الأهمية الاقتصادية للغاز الطبيعي:

مع ترابط سياسات المناخ والطاقة على نحوٍ متزايد، أصبح الغاز الطبيعي مهماً باعتباره وقود أحفوري نظيف نسبيا . ونتيجة للتطورات والابتكارات التكنولوجية الكبرى، لا سيما المتعلّقة بتطوير الزيت الصخري، هناك أيضاً يقين متزايد بأن الغاز الطبيعي متوفر بكميات كبيرة.

إن الغاز الطبيعي هو أسرع مصدر أولي للطاقة نمواً، فهو ينمو بنسبة 2 بالمئة سنوياً تقريباً. وينتقل هذا النمو منذ مدة باتجاه الشرق، حيث أصبحت آسيا مركز الطلب على الغاز الطبيعي في المستقبل. وكمثالٍ على ذلك، في العام 2014 ، بلغت نسبة التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال في آسيا حوالي 75 بالمائة.

لا يزال سعر الغاز الطبيعي في الأسواق الآسيوية مرتبطاً بشكلٍ كبير بسعر النفط أو بالمنتجات ذات الصلة، ولكنه بحد ذاته سلعة مختلفة جداً. فالغاز الطبيعي ينتقل بشكل رئيسي عبر خطوط الأنابيب، مما يجعله سلعة إقليمية. وهناك حصة متواضعة ولكنها متزايدة بكثرة يتم تسييلها للنقل، ويمكن شحنها إلى جميع أنحاء العالم. إلا أنّ التكاليف الرأسمالية لهذه

المشاريع هي عالية كثيراً، مما يجعل الغاز الطبيعي المسال وخطوط أنابيب الغاز مكملة لبعضها البعض، مع تفضيل استعمال خطوط الأنابيب للمسافات القصيرة والمتوسطة، وهي أساسية

للنقل البري. وغالباً ما تتطلب استثمارات البنية التحتية المكلفة إبرام عقود طويلة الأجل بأسعار مرتفعة بما يكفي لجعل بناء هذه المشاريع مبرراً من الناحية الاقتصادية. وفي الولايات المتحدة، ظهرت صيغ تسعير جديدة لصادرات الغاز الطبيعي المسال، وزادت مرونة العقود في كثير من الأحيان، مما يجعل إعادة التحميل أكثر شيوعاً مما كان عليه تاريخياً. ويُعتقد على نطاق واسع أن هذا الاتجاه لزيادة تجارة الغاز العالمية والمرونة ستستمر في العقود المقبلة، مما يسهم في التوقع أن الغاز الطبيعي سيكون مصدر الطاقة الأساسي الأسرع نمواً. وهناك التباس رئيسي بشأن ما إذا كان الملوثون الرئيسيون عالمياً سوف يلجأون إلى استخدام شكل من أشكال تسعير الكربون في المستقبل لأسباب تتعلق بتغير المناخ، أو أنهم ببساطة سيلجأون إلى الغاز لتحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية الكبرى.

يحتاج العديد من البلدان في الشرق الأوسط إلى إجراء إصلاحات في الطريقة التي يجري فيها استخدام الغاز الطبيعي والنظر إليه. وهذا مطلوب لأن كمية الغاز المصاحب ترتفع ببطء، في حين ينمو الطلب المحلي بسرعة، وهناك حاجة متزايدة للحقن في حقول النفط للحفاظ على الإنتاج. وفي بعض البلدان، يتم استخدام الغاز الطبيعي بشكل متزايد كمادة وسيطة لتوليد الكهرباء، وفي الأغلب ليحل محل النفط.

ويجري تحدي تطوير الغاز التقليدي وغير التقليدي محلياً بسبب عدم وجود البنية التحتية ومؤشرات الأسعار المناسبة. ولذلك، العديد من البلدان في الشرق الأوسط، على الرغم من أنها غنية بالغاز الطبيعي، تستورد الغاز من دول أخرى، وتسعى جاهدة من أجل الحفاظ على الصادرات، أو تستهلك كميات كبيرة من النفط محلياً لتوليد الطاقة)قطر هي الاستثناء.)

وهناك إصلاح واحد من شأنه أن يساعد على تطوير صناعة الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط يتمثل بمعالجة أنواع الدعم. فهذه ينبغي أن تُخفض وتُلغى في الوقت المناسب للحفاظ على طموحات التصدير، فضلاً عن تلبية الاستهلاك المحلي المتنامي.

الشكل 02: صادرات الغاز الطبيعي عالميا

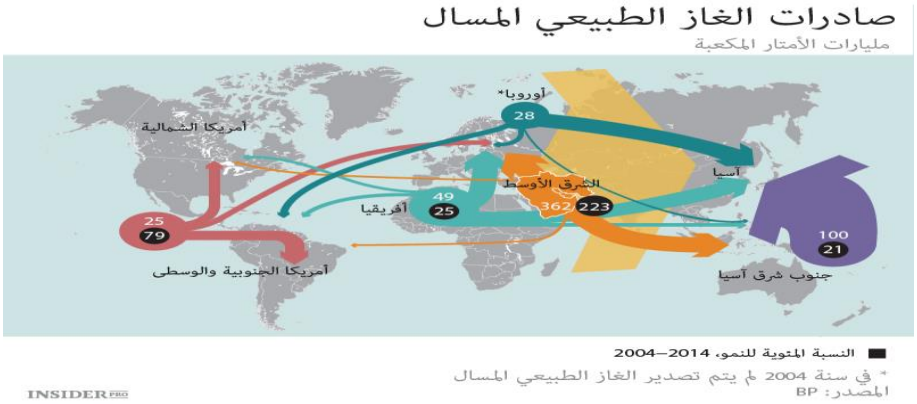

يمكن تفسير سبب تزايد الفجوة بين الوقودين الأحفوريين بالتغيرات الدورية وطويلة الأمد. خلال السنوات العشر الماضية ازدادت حجوم التجارة بالغاز الطبيعي المسال عدة أضعاف. يؤكد أدريان لنت، العامل في بورصة سنغافورة، أن الغاز الطبيعي اليوم ينافس خام الحديد على مرتبة السلعة الثانية الأكثر تداولاً (بعد النفط). ارتفعت حصة الغاز الطبيعي في قطاع الطاقة خلال آخر 40 سنة من 16٪ إلى 21٪، بينما انخفضت حصة النفط. يساعد الغاز في توليد 22٪ من الكهرباء في العالم، بينما النفط 4٪ فقط. كان من المعقول أكثر ربط سعر الغاز بالفحم، منافسه الرئيسي في سوق الطاقة.

ذروة الطلب من آسيا أدت إلى زيادة الاستثمار في الصهاريج للسكك الحديدية والناقلات ومحطات إعادة تحويل الغاز والوسائل التقنية الأخرى الضرورية لنقل الغاز المسال. بدأت اليابان وكوريا الجنوبية بشراء أحجام كبيرة من الغاز الطبيعي

المسال بعد كارثة فوكوشيما في سنة 2011 التي أجبرتهما على إيقاف المفاعلات النووية. وجدت الصين في الغاز الطبيعي المسال سبيلاً إلى تنويع مصادر الطاقة والتقليل من التلوث نتيجة استخدام الفحم. ولكن كبحت هذه البلدان فجأة الطلب، وهي مسؤولة عن أكثر من نصف الطلب العالمي. وقد أدى فرط العرض بعد ذلك إلى انخفاض أسعار الغاز الفورية في آسيا. وأكثر المتضررين هم من اشتروا عقوداً طويلة الأمد مرتبطة بسعر النفط عندما كان أعلى بكثير. أدى هبوط الأسعار في آسيا إلى تداول الغاز الطبيعي في كل أنحاء العالم بأسعار متقاربة، إلا في الولايات المتحدة؛ فبفضل الاحتياطيات الواسعة نتيجة ثورة الغاز الصخري يباع غازها المعياري Henry Hub أرخص من كل الأنواع الأخرى بفاصل ملموس: في مستوى حوالي 72 دولاراً لألف م3. ولكن لو أضفنا إليه كلفة التسييل والتكاليف اللوجستية ترتفع أسعار الغاز الأمريكي إلى الضعف تقريباً. وفي أوروبا وآسيا الأسعار أعلى بـ40–50 دولاراً أخرى. منذ عدة سنوات كان تفاوت الأسعار أوسع بكثير: من 180 دولاراً سعر Henry Hub إلى 684 دولاراً سعر الغاز الآسيوي.

3. التحديات الراهنة لتسعير الغاز الطبيعي.

ظل تسعير الغاز الطبيعي مرتبطا بتسعير النفط، وظلت و مازالت الدول المصدرة للغاز تطالب بفك هذا الارتباط على أن يكون للغاز سوقا منفصلة عن السوق العالمية للنفط. و كان من نتائج هذا الارتباط أن انخفاض أسعار النفط في عقد 90 كان له تأثير سلبي على أسعار الغاز رغم ما يتكلفه إنتاج الغاز من استثمارات باهظة.

1.3 التسعيران النفطي والسوقي:

يوجد نظامان لتسعير الغاز المسال وخاصة في السوق الآسيوي:

النظام الأول: وهو المهيمن على تجارة الغاز المسال- هو المرتبط بسعر النفط .**(Oil-Indexation)** ووفقا لهذا النظام يمثل سعر الوحدة الحرارية من الغاز المسال في عقود التوريد الطويل المدى (عشرون عاما مثلا) 10% إلى 14% من سعر برميل خام برنت القياسي. وفي ظل استمرار العمل بهذا النظام يستمر ارتباط أسعار الغاز المسال بأسعار الخام في الأسواق العالمية.

ويتمسك كبار مُصدري الغاز الطبيعي الجاف والمسال بهذا النظام، وعلى رأسهم قطر وروسيا والجزائر، في مقابل سعي كبار مستوردي الغاز المسال الآسيويين (بالإضافة لمستوردي الغاز الجاف الأوروبيين) في السنوات الماضية إلى فك الارتباط إذا بقي سعر برميل النفط فوق مستوى المائة دولار.

وفي الجزائر متوسط معدل الكلفة المقدر لصناعة الغاز (الوسط الحسابي لمعدلات الكلفة لجميع الحقول) هو 0.7 دولار/م- و-ح-ب ومعدل الكلفة في الحقل "الحدي"، حقل تيميمون هو 4.7 دولار/ م-و-ح- ب- .(وهذا الأخير يمكن اعتباره الكلفة الحدية لصناعة الغاز في الجزائر، وفي حالة التصدير يحصل كل حقل على علاوة/ريع، يساوي الفرق بين سعر التصدير ومعدل الكلفة فيه.

النظام الثاني: فهو آلية التسعير النفطي، وهو يتصل بصورة رئيسية بنظام سوق التسليم الفوري **(Spot Market)** الذي يتحرك سعر الغاز المسال فيه وفقا لآليات العرض والطلب بشكل منفصل عن سعر خام النفط.

وقد جذبت صناعة الغاز المسال بالولايات المتحدة (مدفوعة بثورة الغاز التقليدي في السنوات الأخيرة) كبار المستوردين الآسيويين إلى نظام تسعير التسليم الفوري الذي تباع فيه الوحدة الحرارية من الغاز المسال بسعر يقل عن سعرها وفق نظام التسعير النفطي في ارتفاع أسعار الخام.

وبدأ العمل بهذا النظام يتوسع تدريجيا مع اتجاه الدول المستوردة للغاز إلى بيع فوائضها في الأسواق. في المقابل، يعارض كبار مُصدري الغاز المسال هذا النظام الذي يسعى لتقويض نظام التسعير النفطي، والذي يحقق لهم عائدات مرتفعة في فترات ارتفاع أسعار النفط.

وبينما كانت الخطط المستقبلية لتصدير الغاز المسال الأميركي إلى آسيا تكتسب تنافسيتها من تسعيرة هنري **(Henry Hub)** السوقية، أصبحت هذه الخطط -بل والعديد من المشروعات الناشئة- في خطر كبير، بسبب تراجع أسعار النفط إلى ما دون الثمانين دولارا للبرميل.

ومع انخفاض سعر برميل الخام إلى ما دون الخمسين دولارا، باتت عقود الغاز المرتبطة بسعر النفط أكثر تنافسية من أسعار التعاملات المحكومة بآليات التسعير السوقي بأشكاله المختلفة. وفي هذا السياق، ستباع الوحدة الحرارية من الغاز المسال التي ستسلم في مارس/آذار القادم وفق نظام التسليم الفوري بتسعة دولارات، في مقابل ستة دولارات ونصف الدولار للوحدة الحرارية في الفترة القادمة وفقا لنظام التسعير النفطي بعد امتصاص أسعار النفط المتدنية، وذلك حسب ما ذهب إليه محللو مؤسسة تومبسون رويترز.

2.3 اختلاف آلية تسعير الغاز بين مناطق العالم:

إن تباين آلية تسعير الغاز في مختلف مناطق العالم تسري حسب عدة معايير، ففي الولايات المتحدة يجري معظم التسعير من خلال سوق فورية (**market spot** (للغاز، بمعزل عن التسعير النفطي، في حين يرتبط معظم التسعير في آسيا بأسعار النفط الخام أو/والمنتجات النفطية بعقود طويلة الأجل. وتتبع أوربا نظاماً مختلطاً. ففي شمال أوربا هناك تسعير فوري ولكن في باقي أوربا يجري التسعير، من خلال عقود، بالارتباط بأسعار النفط الخام.

وكان نتيجة هذا الاختلاف في آلية التسعير بين المناطق أسعاراً للغاز تراوحت، في 2012 ،من 74.2 دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية (م-و-ح-ب) في الولايات المتحدة (**Hub-Henry** (إلى 3.9-6.12 دولار/م-و-ح-ب في أوربا (تسعير فوري-عقود) إلى 7.16 دولار/م-و-ح-ب في اليابان. إن أهم أسباب هذا الاختلاف تعود إلى تكاليف النقل العالية للغاز الطبيعي المسال. وتشمل تكاليف النقل أجور النقل، تسييل الغاز في نقطة الشحن، إعادة التحويل للحالة الغازية في نقطة الاستلام، التأمين، الخ. ولكن لا يفسر فرق تكاليف النقل بين الولايات المتحدة والمناطق الأخرى كامل الفرق في الأسعار الفعلية بينها وتلك المناطق. لذلك هناك أسباب أخرى مثل البنية الاساسية/المؤسسية للسوق في كل منطقة والمدى الذي تستطيعه كل منطقة من الحصول على التجهيزات بسهولة. على سبيل المثال، أدت سهولة التجهيز، من خلال منظومة أنبوب الإتحاد الأوربي المفتوح **pipeline EU access open system** ،إلى سوق تنافسي في شمال أوربا لا تختلف فيه الأسعار الفعلية عن الولايات المتحدة إلا بتكاليف النقل فقط.

3.3 انعكاسات ثورة الغاز الصخري على الطلب العالمي على الطاقة

نظرًا إلى مخاوف المستثمرين المشار إليها أنفًا، فإن الاستثمار في إمدادات الغاز المستقبلية سيكون أقل من المطلوب في حال لم تنجح ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأميركية، أو على الأقل في حال لم تتقدم كثيرا.

فإذا واصلت ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأميركية ازدهارها وتم استنساخها في أماكن أخرى من العالم، فلن يكون الانخفاض في هذا الاستثمار مؤثرًا بشكل كبير، وسيكون بمقدور المستهلكين التطلع إلى مستقبل وافر بكميات كبيرة جدًا من الغاز الطبيعي الرخيص وذلك مع قيام الغاز الطبيعي غير التقليدي بسد النقص.

وفي المقابل، إذا أخفقت ثورة الغاز الصخري في تلبية التوقعات المأمولة، فستواجه إمدادات الغاز في المدى المتوسط قيودًا كبيرة، وستتدخل الأسواق لتحل الإشكالية من خلال قاعدة العرض والطلب؛ حيث سيعمل ارتفاع الأسعار على إحياء الاستثمار في إنتاج الغاز التقليدي، ونظرًا لأن معظم مشروعات الغاز تتطلب مدد تسليم طويلة فقد تطول مدة مواجهة المستهلكين لارتفاع الأسعار.

كما أنه يمكن رصد إشكالية أخرى تتعلق بالاستثمار في الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء، وهذا يعكس الاتفاق حول التوجه العام للمجتمع الدولي نحو تحويل العالم إلى اقتصاد منخفض الكربون وذلك إذا ما أُريد السيطرة على التغيرات المناخية؛ وسيعزز هذا الأمر - بكل تأكيد- الشكوك حيال أسعار الكربون المستقبلية.

لقد ضاعفت المخاوف التي أثارتها ثورة الغاز الصخري شكوك المستثمرين؛ حيث من الممكن توفير مادة خام (الغاز الطبيعي) نظيفة نسبيًا وبسعر رخيص، وبالتالي سيكون من الصعوبة بمكان إيجاد مستثمرين لتسديد مبالغ مالية طائلة ثمنًا لمعدات باهظة الثمن بهدف الحد من انبعاثات الكربون.

إنّ الكثافة العالية للغاز الطبيعي المسال وتكاليف نقله المنخفضة "بحرًا"، تبقى دعامةً رئيسة لتجارة الغاز العالمية. عليه، تعتبر القدرة التنافسية من حيث التكلفة لهذا الغاز "المسال" - والتي تقل عن تكلفة غاز الأنابيب- وقدرته على الوصول إلى أسواق لم يكن الوصول إليها ممكنًا، فضلاً عن مرونته الكبرى في تعزيز أمن الإمدادات؛ عوامل رئيسة في جعله نموذج السلعة الأسرع نموًا والأكثر تداولاً في العالم (حالة قطر مثالاً).

وقد ناقشت الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي ربط سعر الغاز بسعر النفط في المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بالنفط والغاز والتي كانت تعقد في العديد من الدول: مثل مؤتمر الغاز المنعقد بالإمارات في 1996 ومؤتمر الشرق الأوسط للغاز والنفط بأبو ظبي والتي نادت بضرورة تكوين رابطة لمنتجي الغاز على غرار منظمة الأوبك، تضم معظم الدول الكبرى المنتجة و المصدرة للغاز مثل: روسيا الاتحادية، إيران، قطر، الإمارات، الجزائر، ماليزيا، إندونيسيا، و غيرها لتنسيق التعاون في مسألة تسعير الغاز و صناعته.

كما ناقشت الجزائر خلال المنتدى العاشر للدول المصدرة للغاز و الذي انعقد في 2009 بوهران مسألة تسعير الغاز، وأكدت على ضرورة مراجعة أسعار الغاز في الأسواق العالمية لإيجاد سعر عادل من خلال اللجوء إلى الاتفاق بخصوص تخفيض الإنتاج، لإيجاد آليات تضمن سعرا حقيقيا للغاز.

خلال هذا اللقاء، اعتبر وزير الطاقة الروسي أنه من الصعب تخفيض الإنتاج للتأثير على استقرار الأسعار في الوقت الذي تمكنت فيه الولايات المتحدة من إيجاد تقنيات جديدة سمحت لها بتحسين قدراتها الإنتاجية الأمر الذي جعلها تستغني كليا عن الإنتاج العالمي وتكتفي بالمنتوج المحلي.

وقد سعت الجزائر خلال المنتدى للعمل على تنسيق الجهود مع شركائها المنتجين خاصة دولتي قطر وروسيا للوصول إلى سعر مرجعي مثالي للغاز، والذي يتحدد انطلاقا من سعر برميل النفط على أساس السدس (14 دولارات على الأقل)، وبالتالي تعديل السعر الحالي الذي يحتسب على أساس العشر (8 دولار) وهو الأمر الذي لا يخدم البلدان المنتجة، و في ظل ارتباط الدول المصدرة بصفقات دولية طويلة المدى بينها وبين الدول المستهلكة خاصة منها بلدان الاتحاد الأوربي .

للعلم فإن منتدى الدول المنتجة للغاز يضم 11 دولة عضو من بينها روسيا بصفتها أول منتج عالمي لهذه المادة ثم إيران وقطر حيث تمتلك هذه الدول ما يعادل 60٪ من الاحتياطي العالمي، كما تضمن بلدانه الأعضاء حصة إنتاجية تقدر بـ 42 ٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز و73 ٪ من الاحتياطي العالمي ، ويضم المنتدى الذي أسس سنة 2001 في طهران، ولم يعلن عن تأسيسه رسميا إلا يوم 23 ديسمبر 2008 في موسكو 11 بلدا هي روسيا، وقطر، والجزائر، ومصر، وبوليفيا، وفنزويلا، ونيجيريا، وترينداد وتوباغو، وغينيا الاستوائية، وإيران، وليبيا، بالإضافة إلى ممثلين عن هولندا والنرويج، وقد اتفق الأعضاء في اجتماعهم في ديسمبر 2009 بالدوحة على أن تكون الدوحة المقر الدائم للمنتدى، وتعيين المرشح الروسي ليونيد بوخانوفسكي أميناً عاماً .

ويمكن إرجاع فكرة إنشاء أوبك للغاز لبروز العديد من الأسباب نذكر من أهمها :

- نمو الطلب المتزايد على الغاز كطاقة نظيفة حيث من المتوقع أن تزداد نسبة استهلاك الغاز عالميا فمثلا يجري العمل على إدارة أغلب محطات توليد الكهرباء بالغاز.
- دخول الغاز كعامل أساسي في معطيات الاقتصاد العالمي كمصدر للطاقة.
- إدراك الدول المنتجة للغاز أن من أسباب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن التسعيرة مع الدول المستهلكة والمستثمرين مرده الأحادية في إدارة المفاوضات وعمل الدول المنتجة بشكل منفصل أي دون وجود منظمة أو إطارا هيكليا تنضم تحت سقفه الدول المنتجة لرعاية حقوقها والدفاع عن ثرواتها الوطنية من الدول المستهلكة التى استغلت هذه الأحادية.

وتعد هذه الاهتمامات المشتركة أحد أهم العوامل التي تساهم في خلق سوق عالمي موحد للغاز. وعليه تفطنت معظم دول المنتجة للغاز أن حماية مصالحها لا يمكن تحقيقها بشكل منفرد، لذا أصبحت الحاجة ماسة لتأسيس منظمة خاصة بها لخلق نمط جديد يسيطر به على أسواق وأسعار الغاز.

3. الاستراتيجيات الحالية والمستقبلية للجزائر في ظل التطورات الراهنة.

1.3سياسة تصدير الغاز الطبيعي الجزائري:

وتقوم الجزائر بضخ الغاز إلى جنوب أوروبا عبر خطين من الأنابيب: خط المغرب أوروبا (بيدرو ديران فارال) الممتد إلى إسبانيا بسعة 8 مليارات م3 سنويا وخط عبر البحر الأبيض المتوسط سعته 24 مليار م3 في السنة، وقد قامت سوناطراك بزيادة سعة كل من هذين الخطين، ويوجد أيضا خط أنابيب مدغاز "**MEDGAZ** " ، الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر البحر الأبيض المتوسط بسعة أولية 8 مليارات م3 سنويا.

كما أن هناك خطين آخرين للأنابيب بصدد الإنجاز وذلك لإستغلال سوق أوروبية جديدة للغاز.

يتمثل هذان المشروعان في:

- مشروع أنابيب الغاز غالسي" **Project GALSI** " : الذي يربط الجزائر بإيطاليا مارا بجزيرة سردينيا بسعة 8 مليارات م3 سنويا.(المشروع موقف مؤقتا).
- مشروع أنابيب الغاز عابر الصحاري "**TRANS-SAHARIEN** " : في إطار التنمية المستدامة في إفريقيا، تم إبرام إتفاقية بين سوناطراك وشركة **NNPC** النيجيرية عام 2003 لدراسة إمكانية إنجاز أنابيب الغاز تربط نيجيريا بالجزائر عبر النيجر بطول 4500 كم، من أجل تزويد أوروبا الجنوبية بالغاز الطبيعي. ومن المتوقع أن يبدأ خط الأنابيب في العمل ما بين 2015-2017.

كما يتم تصدير البترول عبر ثلاثة موانئ بترولية رئيسية وهي: أرزيو، سكيكدة وبجاية ومن أجل تطويرها تم في سنة 2004 إنشاء شركة تسيير وإستغلال الموانئ البترولية بين الشركة الوطنية سوناطراك وشركة تسيير الموانئ وقد شرع في أعمال تكييف الموانئ البترولية مع إرتفاع الكميات المنقولة. كما تم إبرام عقد في 2004 بقيمة 239 مليون دولار مع الشركة الأمريكية **FMC** من أجل إنجاز 5 محطات شحن البترول السائل في أعلي البحار من صنف **SPM**.

فهذه المشاريع السالفة الذكر ستسمح بـ:

- رفع طاقة الشحن من 900000 برميل في اليوم إلى 1.5 مليون برميل/يوم.
- رفع كمية تصدير الغاز بحوالي 25 مليار م3 لتصل إلى 85 مليار م3.
- رفع طاقة معالجة الغاز بـ 6 مليون طن.

حيث تم إستلام بواخر لنقل الغاز الطبيعي السائل بدءا من عام 2004 حتى عام 2008، أولهما بسعة 138000 م3 ، وثانيها باخرة بسعة 145445 م3 بالإضافة إلى إستلام باخرتين لنقل غاز البترول السائل بطاقة نقل إجمالية 59000 م3.

2.3 الاستراتيجيات الجزائرية لتسعير الغاز في ظل الاوضاع الراهنة

ستواجه الجزائر تحديا جديدا في سوق الغاز، مع دخول الغاز الطبيعي المميع الأمريكي إلى أسواق أوروبا التي تمثل أكبر منفذ، حيث توفر الجزائر 12 في المائة من الحاجيات. وتوقع تقرير لمجموعة "توتال" الفرنسية احتدام المنافسة في سوق يعرف انكماشا في الطلب، ما سيشكل عامل ضغط إضافيا، سيدفع الجزائر إلى البحث عن بدائل ومنافذ خارج دائرة أهم شركائها.

وقد أقامت سوناطراك، بغرض التموقع في أهم سوق لها، نهائي "ريغانوزا" بمدينة موردوس مقاطعة غاليسيا الإسبانية لإعادة تمييع الغاز لضمان تصدير الغاز الطبيعي المميع، وتمتلك سوناطراك 10 في المائة من الحصص بالشراكة مع مجموعة "أونديسا" الإسبانية، إضافة إلى امتلاك 49 في المائة من الحصص في مصنع "بروبانشن" مع مجموعة "بي. أس. أف" بتاراغاون" الإسبانية، مقابل حجز قدرات تخزين بجزيرة غراين البريطانية ومونتوار ببروتانيا بفرنسا.

ومن شأن دخول الغاز الأمريكي بأسعار تنافسية خلط الأوراق أكثر، لاسيما وأنه يأتي بعد اختراق قطري ساهم في تقلص حصة الغاز الجزائري في القارة الأوروبية، مما دفع الجزائر إلى اعتماد إستراتيجية جديدة ترمي إلى:

- توسيع دائرة الشراكة في مناطق أخرى، منها آسيا،

- تدعيم الأسطول البحري لنقل المحروقات،

إلا أن دخول الدول الجديدة في نادي كبار المصدرين للغاز يدفع أيضا البلدان المستوردة والمستهلكة والشركات إلى المطالبة بمراجعة الأسعار للعقود متوسطة وطويلة الأجل.

ويمثل الغاز الطبيعي المميع نسبة 9,5 في المائة من حجم وقيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات، مقابل 41 في المائة لإجمالي المواد الغازية، حيث تقدر صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المميع بـ23 مليار متر مكعب، وهو ما من شأنه أن يضعف موقع الجزائر في حالة اشتداد المنافسة، بعد إبرام قطر سلسلة عقود مع البلدان الأساسية التي تتعامل مع الجزائر، لاسيما إسبانيا وإيطاليا، وارتقاب وصول أول شحنات الغاز الأمريكي العام المقبل، إذ قامت العديد من الشركات الأوروبية، سنة 2014، بالتوقيع على عقود التزود بالغاز الأمريكي، في أعقاب قرار الحكومة الأمريكية عبر كتابة الدولة للطاقة الترخيص مجددا لتصدير الغاز الطبيعي المميع وإقامة مشروع "كامرون" بالشراكة مع غاز فرنسا سويز ومجموعات يابانية، مثل ميتسوبيتشي وميتسو، بالإضافة إلى توسيع روسيا سياسات مد الأنابيب، ودعم مصر قدرات إنتاجها من الغاز، وهو ما يجعل السوق الأوروبي مفتوحا على منافسة شرسة سنة 2017 .

تتوقع الجزائر زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي إلى أوروبا بنسبة 15 بالمئة لتتجاوز 50 مليار متر مكعب هذا العام متخطية مرحلة التعافي من الهبوط الذي سجلته منذ 2013 مع زيادة الإنتاج من الحقول الحالية والجديدة.

ومن المنتظر أن تعقد الجزائر العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وخامس أكبر مورد للغاز إلى أوروبا مباحثات مع مسؤولين من الاتحاد الأوروبي وشركات نفط في وقت لاحق هذا الشهر بشأن إمدادات الغاز المستقبلية حيث من المنتظر انتهاء أجل العقود الحالية في الفترة من 2019 إلى 2021.

وذكر عمر معاليو نائب المدير العام لشركة سوناطراك الجزائرية والمسؤول عن التسويق أن صادرات الجزائر من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي تتزايد منذ الربع الأخير من 2015 وإن وتيرة الزيادة تسارعت هذا العام.

وقال معاليو "نتوقع زيادة بنسبة 15 بالمئة في صادراتنا (لأوروبا) في 2016 مقارنة بسنة 2015. سجلنا بالفعل نموا كبيرا في الأشهر الأربعة الأولى من 2016 حيث حققت الصادرات عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال نموا تجاوز 30 بالمئة مقارنة بالفترة ذاتها من 2015".

ودخلت محطتان جديدتان للغاز المسال حيز التشغيل في 2013 و2014 بالإضافة إلى المحطات الموجودة حاليا.

كما تستخدم ثلاثة خطوط أنابيب للتصدير يمتد اثنان منها إلى أسبانيا وواحد إلى إيطاليا.

وقال المسؤول إن الجزائر صدرت أكثر من 44 مليار متر مكعب من الغاز في 2015 إلى إيطاليا وأسبانيا وفرنسا وتركيا والبرتغال واليونان انخفاضا من 48 مليار متر مكعب في 2013 و45 مليار متر مكعب في 2014.

وأضاف "التراجع في السنوات الأخيرة (بين 2011 و2015) كان لأسباب في مقدمتها الأزمة الاقتصادية العالمية وتقلص استهلاك الغاز الطبيعي بشكل عام في أسواقنا الأساسية في أوروبا".وبالتوازي مع ذلك سجلنا زيادة في الاستهلاك المحلي".

وأشار معاليو إلى أن عام 2016 سيشهد نموا في إنتاج النفط والغاز مع بداية الإنتاج من حقول جديدة وزيادة الإنتاج من الحقول الحالية.

ويقول محللون في قطاع الطاقة إن الجزائر التي تملك ثالث أكبر احتياطات محتملة من الغاز الصخري في العالم قد تتجه في المدى الأطول إلى تطوير تلك الموارد غير التقليدية للحفاظ على عمليات التسليم لسوق الاتحاد الأوروبي.

لكن الغاز الصخري ما زال موضوعا يتسم بالحساسية السياسية في الجزائر كما أن عمليات التنقيب ما زالت في مهدها.

إن معظم عقود تصدير الخام الطويلة الأجل القائمة حاليا بين الجزائر والزبائن الأوروبيين سينتهي أجلها في 2019 و2020.

وبينما يحرص الاتحاد الأوروبي على تنويع مصادر الإمدادات لتجنب الاعتماد على الغاز الروسي من المرجح أن تسعى حكومات الاتحاد لإعادة التفاوض على الأسعار مع الجزائر في ظل ظروف السوق الحالية بحسب محللين.

إن العقود المبرمة مع إيطاليا تنتهي في 2020 ومع أسبانيا في 2021 وفرنسا وتركيا في 2019 وهو ما يعني أننا في مرحلة تفاوض على تجديد العقود.. يمكننا تلبية طلب الاتحاد الأوروبي على الغاز حتى في الأجل الطويل"

4. خاتمة:

إن الإصلاحات الحالية تعتبر خطوةً في الاتجاه الصحيح لتوسيع قدرة الدولة على إنتاج النفط والغاز، لكنها ليست كافيةً لمعالجة مشكلةٍ أكثر جذريةً تتمثل بمعاناة الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط والغاز. ويفرض ذلك على الحكومة توظيف طاقاتها على مستويات عديدة واعتماد سياسات أكثر شمولًا تتضمن خفض الإنفاق العام، وإصلاح دعم أسعار الطاقة المحلية وتنويع الاقتصاد من خلال تشجيع القطاع غير النفطي واتباع إدارة أكثر فاعليةً لثروة النفط والبحث عن طرق لاستغلال الطاقات المتجددة وغير المتجددة. وليست هذه الوصفات جديدة؛ فقد وردت في توصيات منظمات دولية وخبراء على مدى سنين، لكنها فشلت في أن تُترجم إلى سياسات حكومية ملموسة ليس فقط في الجزائر، وإنما عبر مجموع الدول العربية المنتِجة للنفط بحكم الوضع السياسي الحساس والضغوطات الاجتماعية خلال السنوات المنصرمة.

لا تتبع عائدات النفط مسارًا معلومًا بسبب تقلبات الأسعار. وتؤدي سياسات اقتصادية غير حكيمة إلى مستويات إنفاق مرتفعة في السنوات الجيدة مع ارتفاع أسعار النفط، تليها انخفاضات شديدة في السنوات السيئة، مع انخفاض أسعار النفط.

مما يولّد تزعزعًا في الاقتصاد المحلي. أمَّا السياسات الحكيمة فهي تتفادى مراحل الفورة من خلال الحرص على الاستقرار في الاستهلاك والنفقات الجارية، مضعفة بذلك الرابط بين النمو الاقتصادي وديناميكية عائدات مصادر النفط.

5. قائمة المراجع:

- مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة، موسوعة البيئة، تم الاطلاع بتاريخ 2016/10/26، http://www.bee2ah.com
- جاسم حسن، بدائل الطاقة ومستقبل النفط والغاز في منطقة الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، تم الاطلاع بتاريخ 2016/10/29 http://studies.aljazeera.net/ar .
- تقرير منتدى مركز بروكنجز الدوحة، استقرار الطاقة أم شعور خاطئ بالامان، 26-27 مارس 2015 ، قطر، ص06.
- تامر بدوي، تحولات أسواق الغاز المسال في عام 2016، تاريخ الاطلاع : 2016/010/30 http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/1/5.
- علي مرزا، أسعار الغاز في العالم والغاز الحجري درس مستخلص للعراق.مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، http://www.alrafedein.com/
- جمال عبدالله، خصائص وتقنيات إنتاج الغاز الصخري، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013

فاطمة مساعيد، مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة ، دفاتر السياسة والقانون، العدد 05 جوان 2011، جامعة ورقلة ، ص232-233.

- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011، ص331.
- حفيظ صواليلي، الغاز الجزائري يواجه منافسة الوافد الأمريكي في السوق الأوروبي، جريدة الخبر اليومي الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 2016/10/30.